المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب/ الإثنين 23 يوليوز 2018

جواب رئيس الحكومة
الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري الأول

"التعليم: الحصلية والاستعداد"

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة في موضوع **"التعليم: الحصيلة والاستعداد"** منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وهي مناسبة للتواصل مع المواطنات والمواطنين من خلال مجلسكم الموقر حول حصيلة الموسم الدراسي الحالي على مستوى مختلف مكونات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وكذا استشراف الاستعدادات المتخذة لاستقبال الموسم المقبل بحول الله.

وكما تعلمون، جعلت الحكومة من النهوض بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين أحد أولوياتها، من خلال التنزيل الفعلي والعملي والمتجانس للرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030 "من أجل إرساء مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء"، وذلك تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الذي ما فتئ يولي موضوع التعليم عناية خاصة، باعتباره ثاني أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية للمملكة.**

وتجدر الإشارة إلى أهمية المجهود المالي للدولة في مجال دعم قطاع لتعليم والتكوين، والذي يشكل ما يناهز **6 % من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث تم رصد مبلغ 59,2 مليار درهم للتربية والتكوين في ميزانية 2018، أي بزيادة 5 مليار درهم مقارنة بميزانية 2017.**

وللإجابة على تساؤلاتكم، سأتطرق لحصيلة الموسم الدراسي الحالي والاستعداد للموسم المقبل على مستوى مختلف مكونات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين.

أولا- على مستوى قطاع التربية الوطنية

انسجاما مع مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 للمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وتنفيذا لمقتضيات البرنامج الحكومي، تعمل الحكومة على تنزيل جملة من الأولويات التي أدرجتها في مخططها التنفيذي للفترة 2017-2021، والتي من شأنها رد الاعتبار للمدرسة المغربية العمومية.

هذا وتندرج الأولويات والإجراءات التي تضمنها المخطط التنفيذي لقطاع التربية الوطنية 2017-2021، في 24 إجراء موزعة على 03 محاور كالتالي:

- المحور الأول: تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين (9 إجراءات)؛
- المحور الثاني: تطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين (8 إجراءات)؛
- المحور الثالث: تحسين حكامة منظومة التربية والتكوين وتحقيق التعبئة المجتمعية حول الإصلاح (7 إجراءات).

وفيما يلي بعض أهم الإجراءات والتدابير التي تم تنفيذ جملة منها برسم الموسم الدراسي الحالي، كما ستتم مواصلة تفعيلها برسم الموسم المقبل (2018-2019) حسب كل محور من المحاور سالفة الذكر.

حصيلة الموسم الدراسي الحالي

بالنسبة للمحور الأول المتعلق بتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص في ولوج التربية والتكوين

تم التركيز على التقليص من الخصاص في العرض المدرسي وخصوصا بالوسط القروي، عبر تنويع العرض المدرسي وتدارك العجز الحاصل في تأهيل واستكمال البنيات التحتية المدرسية، **حيث تميز الموسم الدراسي الأول (2017-2018) لتفعيل المخطط التنفيذي بما يلي:**

تحسين بنية الاستقبال ودعم شروط التمدرس

- بلغ مجموع المؤسسات التعليمية **10.905** مؤسسة تعليمية بالأسلاك الثلاث (بزيادة **72** مؤسسة عن الموسم الدراسي الفارط)، منها **5940** بالوسط القروي أي بنسبة **54%**، كما بلغ عدد المدارس الابتدائية الجماعاتية **124 وحدة**؛
- وصل **عدد الداخليات 889**، منها **545** بالوسط القروي، بزيادة **56** داخلية؛
- استفادت إلى حدود الآن **9511** مؤسسة تعليمية و **11.260** فرعية في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات التعليمية وتحسين مظهرها الداخلي والخارجي؛

- تم تخفيف حدة الاكتظاظ داخل الأقسام (**30 تلميذا** بالقسم كحد أقصى **بالسنة الأولى والثانية ابتدائي** و**34** تلميذا بالقسم كحد أقصى **بباقي المستويات بالسلك الابتدائي، مع أفق 36 تلميذ(ة)** بالقسم كحد أقصى **بباقي المستويات مع نهاية المخطط**)؛
- تمت مواصلة الجهود الرامية إلى تلبية الحاجيات من المدرسين، حيث بلغ مجموع المدرسين بمختلف الأسلاك التعليمية **ما يفوق 240 الف** أستاذ(ة)، منهم **47%** يشتغلون بالوسط القروي، بالإضافة إلى توظيف من طرف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين لدفعة جديدة من الأساتذة بما مجموعه **20000** من هذه الفئة، والتي تستفيد حاليا من التكوين بالمراكز الجهوية للتربية والتكوين استعدادا للموسم الدراسي المقبل 2019-2018.

تعزيز الخدمات الاجتماعية لدعم التمدرس

في إطار الحرص على تجاوز المعيقات السوسيو- اقتصادية للتمدرس، تم التركيز على تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي وتحسين جودتها، مع الحرص على تمييز إيجابي لفائدة الأوساط القروية والمناطق ذات الخصاص. حيث سجلت هذه الخدمات برسم بالموسم الدراسي الحالي:

- **بلغ** عدد المستفيدين من **المبادرة الملكية "مليون محفظة"** ما مجموعه **4.103.781 تلميذ(ة)**، 62% منهم بالوسط القروي، بزيادة 40000 تلميذ جديد عن الموسم الفارط (1 %)؛
- بلغ عدد الأسر المستفيدة من **برنامج تيسير** لمحاربة الهدر المدرسي، **448.000 أسرة**، أي ما يمثل **حوالي 774.000 تلميذ(ة)**؛
- بلغ مجموع المستفيدين من الداخليات (**59 %** بالوسط القروي) والإطعام المدرسي (94 % بالوسط القروي) **ما يفوق مليون و25 ألف** مستفيد(ة) بزيادة **2 %** عن الموسم الفارط؛
- بلغ عدد المستفيدين من النقل المدرسي **153.180** مستفيد(ة)، بزيادة حوالي 15000 مستفيد جديد (**10 %**) مقارنة مع الموسم السابق، **91 %** منهم بالوسط القروي.

بالنسبة للمحور الثاني الخاص بتطوير النموذج البيداغوجي وتحسين جودة التربية والتكوين:

تم العمل على تنزيل مجموعة من الإجراءات التي من شأنها المساهمة في الرقي بالوظائف الأساسية للمدرسة، وتحسين جودة المنظومة التربوية، لا سيما من خلال:

- توفير العُدّة البيداغوجية لتدريس اللغة العربية حسب الطريقة المقطعية؛
- توفير عدّة برنامج "تنمية مهارات القراءة باللغة العربية" ووضعها رهن إشارة كل أساتذة اللغة العربية والعلوم والرياضيات بالسلك الاعدادي؛

- **إدماج المقاربة الجديدة لتدريس وتعلم اللغات الأجنبية** في الطبعات الجديدة للكتاب المدرسي للمستويين الخامس والسادس ابتدائي والمستويات الثلاث بالسلك الاعدادي (طبعات شتنبر 2017)؛
- **توسيع المسالك الدولية** بسلكي التعليم الاعدادي والتأهيلي؛
- **توسيع المسارات المهنية.**

المحور الثالث الذي يهم تحسين حكامة منظومة التربية والتكوين وتحقيق التعبئة المجتمعية حول الإصلاح

تم الشروع في هذا الجانب، العمل على تطوير القدرات المؤسسية والتدبيرية، وإرساء الآليات التنظيمية من أجل تفعيل الإصلاح وذلك من خلال:

- **اعتماد هياكل تنظيمية جديدة للأكاديميات** الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية، و**تقوية آليات الحكامة المالية للأكاديميات؛**
- **تعميم ومأسسة «مشروع المؤسسة»** وتقوية القدرات التدبيرية لأطر الإدارة التربوية؛
- **تقوية نظام المعلومات** (تطوير منظومة مسار، تطوير الإدارة الالكترونية، تطوير منظومة الإحصاء ومنظومة الخريطة المدرسية...)؛
- **نقل جل الاختصاصات المتعلقة بالموارد البشرية إلى الأكاديميات الجهوية؛**
- **استكمال تغطية الجهات بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين** من خلال إحداث مركز جهة الداخلة واد الذهب.

الاستعدادات المتخذة للدخول المدرسي المقبل

إطلاق البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي

كما في علمكم، قامت الحكومة يوم الأربعاء الماضي (18 يوليوز 2018) بإطلاق البرنامج الوطني لتعميم وتطوير التعليم الأولي تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة حفظه الله. وهذا البرنامج الطموح الذي يندرج ضمن أولويات الحكومة ويشكل جزءا من الإصلاح الشامل، الذي ينطلق من الرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين 2015-2030، يستهدف تحقيق نسبة **100 %** في أفق الموسم الدراسي 2027-2028، و**67 %** كحصيلة مرحلية في أفق **الموسم الدراسي 2021-2022**، حيث تبين الإحصائيات أن عدد الأطفال في سن التمدرس بالنسبة للتعليم الأولي يبلغون **مليون و426 ألف طفل، منهم 699 ألف مسجلين حاليا**، أي ما يشكل **49% فقط**، مع تسجيل تفاوت بين العالمين الحضري والعالم القروي، حيث لا تتجاوز النسبة في هذا الأخير **35 %.**

ومع انطلاق هذا البرنامج في الموسم الدراسي المقبل، سيتم فتح **4000 قسم** جديد لاستقبال الأطفال الموجودين خارج التعليم الأولي، أي ما يعادل استفادة **100.000 طفل إضافي**.

وهذا الإصلاح الذي حرصت الحكومة على تنزيله، كما لا يخفى عليكم، يشكل رافعة أساسية لتحقيق جودة التعليم ومحاربة الهدر المدرسي، حيث أثبتت الدراسات أن التعليم الأولي هو أحد شروط النجاح الدراسي، وأن معدل الهدر المدرسي يزيد ثلاثة أضعاف عند الأطفال الذين لم يستفيدوا من التعليم الأولي، وأن الحد من التكرار ومحاربة الهدر المدرسي لا يمكن تحقيقه إلا عبر الاهتمام بالتعليم الأولي للفئة العمرية من 4 إلى 6 سنوات.

وسيتم تنفيذ هذا البرنامج بشراكة مع مختلف الفاعلين من جماعات ترابية، ومجتمع المدني وقطاع الخاص. وأغتنم المناسبة لأجدد التنويه بالشراكات التي وقعت على هامش حفل انطلاق المشروع يوم الأربعاء الماضي.

تحسين الترتيبات المتعلقة باستقبال الموسم الدراسي 2019/2018

تحرص الحكومة على مواصلة تطوير الإجراءات والترتيبات التي تم اعتمادها خلال الدخول المدرسي الحالي من أجل تدبير الدخول المدرسي المقبل 2019/2018 في ظروف ملائمة، وتجاوز بعض الإكراهات والتحديات التي تعرفها عملية الدخول المدرسي.

ومن جملة التدابير المتخذة في هذا الإطار:

- **إعداد خريطة مدرسية أولية للدخول المدرسي 2018-2019**، مكنت من تحديد الحاجيات وفق معايير تحد من الاكتظاظ والأقسام المشتركة؛
- **انطلاق عملية التسجيلات الجديدة** بالسنة الأولى من التعليم الابتدائي، برسم الموسم الدراسي 2018-2019، بجميع المدارس الابتدائية ابتداء من يوم الاثنين 2 أبريل 2018 وإلى غاية 16 يونيو 2018 كآخر أجل؛
- **العمل على توسيع العرض التربوي**، حيث من المتوقع أن يعرف الموسم الدراسي المقبل **إحداث 87 مؤسسة** تعليمية جديدة بالأسلاك التعليمية الثلاث (الابتدائي، الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي) منها **37 بالوسط القروي**؛
- **إجراء عملية توظيف 20000 من الأساتذة بموجب عقود** من طرف الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، يتم حاليا تكوينهم بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين؛
- **تنفيذ بعض الأولويات المؤطرة لتحضير** الدخول المدرسي 2018-2019، ومن جملتها:

- مواصلة تخفيف الاكتظاظ، من خلال اعتماد عدد تلاميذ بالقسم لا يتعدى **30 تلميذ(ة)** بالقسم كحد أقصى بالسنتين الأولى والثانية ابتدائي و**36 تلميذ(ة)** بالقسم كحد أقصى بباقي المستويات؛

- اعتماد أقسام مشتركة بمستويين فقط وبأقل من 30 تلميذ(ة)؛
- الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وإسناد حصص كاملة للأساتذة؛
- مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات التعليمية، مع تخويل تمييز إيجابي للوسط القروي والمناطق ذات الخصاص، وكذا الحد من الفرعيات المدرسية والقضاء على البناء المفكك.

ثانيا- على مستوى قطاع التعليم العالي

حصيلة المنجزات المحققة برسم الموسم الجامعي 2017-2018

بعض المؤشرات الرقمية

- **بلغ** عدد الطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي العمومي برسم الموسم الجامعي 2017-2018 ما مجموعه **822191** طالب(ة)، أي بزيادة قدرها **5,2% مقارنة بالموسم الجامعي الفارط (209017 طالب(ة)** جديد)، وتمثل نسبة الإناث منهم حوالي **49 %**.
- **انتقل** العدد الإجمالي للطلبة بالمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود، من **96.787** طالب(ة) برسم موسم 2016-2017 إلى **105.491** طالبا سنة 2017-2018، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغت نسبته **8,9 %**؛
- انتقل العدد الإجمالي لطلبة التعليم العالي الخاص من **43.616** سنة 2016-2017 إلى **47890** سنة 2017-2018، أي بزيادة قدرها **10 %**؛
- انتقلت الطاقة الاستيعابية للمؤسسات الجامعية من **484.167 مقعدا** سنة 2016-2017 إلى **512.630** خلال سنة 2017-2018، أي بزيادة قدرها **6 %**؛
- بلغ عدد الأساتذة الدائمين بالتعليم العالي ما مجموعه **19.644** أستاذ دائم، وبلغت نسبة التأطير على الصعيد الوطني **59** طالباً لكل أستاذ في المعدل. وتختلف هذه النسبة حسب الميادين. وفيما يخص البنيات ذات الاستقطاب المحدود، فقد بلغت نسبة التأطير التربوي **19 طالب لكل أستاذ**.

تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي

تم خلال الموسم الجامعي الحالي تنفيذ جملة من التدابير الرامية إلى تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي من أجل تحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص واستدامة التعلم، من خلال :

مراجعة الخريطة الجامعية في إطار سياسة القرب وتكافؤ الفرص

في هذا الإطار، **تمت إعادة تسكين المؤسسات الجامعية بغية ملاءمة الخريطة الجامعية مع التقسيم الجهوي** *(المصادقة على مشروع المرسوم مرسوم رقم 2.18.236 صادر في 24 من شعبان 1439 (11 ماي 2018) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.90.554 الصادر في 2 رجب 1411 (18 يناير 1991) المتعلق بالمؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية).*

مواصلة تطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة

✓ **على مستوى المنح الجامعية:**

- ارتفع العدد الإجمالي للطلبة الممنوحين **سنة 2018 إلى 365 ألف** (بزيادة تناهز **36 000** منحة جديدة مقارنة بالسنة الماضية)، كما ارتفعت نسبة الاعتمادات المخصصة للمنح إلى أزيد من **154%** بقيمة مالية قدرها **1800 مليون درهم**؛
- كما تم إطلاق العمل بمنصة منحتي لتقديم طلبات الاستفادة من المنحة بالنسبة لحاملي البكالوريا الجدد ابتداء من **11 يونيو 2018.**

✓ **على مستوى الإطعام:**

- تم فتح مطعم جامعي جديد بالناضور؛
- تم رفع عدد الوجبات المقدمة بالمطاعم الجامعية سنة 2018 إلى 10 مليون وجبة (أزيد من 67٪ بالمقارنة مع سنة 2012.)

✓ **على مستوى تحسين ظروف الإيواء:**

- تم توسيع الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية بزيادة بلغت **7.600** سرير جديد، أي ما يناهز **12 %** مقارنة بموسم 2016-2017؛
- **62%** من الطاقة الإيوائية مخصصة للإناث لدعمهن وتشجيعهن على مواصلة التعليم العالي.

الارتقاء بجودة التعليم العالي

في إطار الارتقاء بالجودة لتحسين مخرجات التعليم العالي وملاءمتها مع متطلبات التنمية، تم اتخاذ جملة من التدابير كما يلي:

- **وضع نظام للوحدات القياسية المنقلة (ECTS)**
- **تقوية البعد المهني بالجامعة المغربية** عبر إرساء إطار وطني مرجعي للإشهاد والعمل بنظام التصديق على مكتسبات التجربة (VAE) وتبني التكوين بالتناوب.
- **مواصلة عملية تقييم واعتماد مسالك التكوين**، حيث بلغ عدد المسالك المعتمدة **2347** من بينها **52%** مسلكا ممهننا؛
- **مراجعة دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية الخاص بسلك الدكتوراه؛**
- **ملاءمة التكوينات للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الجهوي والوطني**، لا سيما من خلال:

- الرفع من عدد الطلبة الجدد بالمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود بنسبة **50%** برسم السنة الجامعية 2017 و-2018؛
- الرفع من عدد المقاعد المتاحة في المباراة الوطنية المشتركة لولوج مؤسسات تكوين المهندسين والمؤسسات التي في حكمها؛

- **إحداث سلك الإجازة في التربية؛**
- **افتتاح مراكز تطوير المؤهلات الوظيفية للطلبة؛**
- **تشجيع إحداث مؤسسات التعليم العالي الخاص مع ضمان جودة التكوين،** حيث تم منح اعتراف الدولة ل **23** جامعة ومؤسسة للتعليم العالي الخاص، ويوجد **25** طلبا آخر في طور التقييم، كما تم الترخيص لإحداث **4** مؤسسات للتعليم العالي الخاص برسم الدخول الجامعي 2017-2018.

دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وتنويع مصادر تمويله

✓ **على المستوى الإستراتيجي:**

- مواصلة تفعيل عمل اللجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والابتكار والتنمية التكنولوجية؛
- تحيين الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والابتكار على المستوى القريب والمتوسط والبعيد؛
- العمل على وضع منظومة حقيقية للبحث العلمي والابتكار بثلاث مستويات: المستوى الاستراتيجي ومستوى التمويل والبرامج ومستوى التنفيذ
- مواصلة وضع نظام معلوماتي مندمج في مجال البحث العلمي والابتكار.
- العمل على وضع استراتيجية للتعاون الدولي في البحث العلمي والابتكار

✓ **على مستوى التمويل:**

- التوقيع على **55** اتفاقية شراكة بين الجامعات العمومية والشركاء الصناعيين والاقتصاديين الخواص خلال سنة 2017؛
- التوقيع على عدة اتفاقيات شراكة بين الجامعات والجهات ما بين 2016 و2018، بقيمة مالية مجموعها 305 مليون درهم لدعم البحث العلمي والابتكار بجهتي الرباط سلا القنيطرة، وجهة طنجة تطوان الحسيمة؛
- توقيع اتفاق "PRIMA" الذي يعتبر من أهم مبادرات الاتحاد الأوروبي في مجال دعم البحث والابتكار، والذي يستفيد بموجبه المغرب من **20 مليون درهم** للمساهمة في تمويل مشاريع البحث الأورو-متوسطية في مجالات تدبير الماء والأنظمة الفلاحية وسلسلات الصناعات الغذائية).
- دعم تنظيم التظاهرات المتعلقة بالريادة وكيفية قيادة الأعمال والثقافة المقاولاتية بغية نشر الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة والباحثين؛
- دعم انخراط الجامعات ومؤسسات البحث في الأقطاب التكنولوجية.
- دعم البحث في مجال العلوم الانسانية والاجتماعية في الجامعات
- مواصلة وتطوير برنامج منح الدكتوراه (CNRST)
- مواصلة العمل على تبسيط مساطر التدبير المالي والإداري لصرف الاعتمادات المخصصة للبحث العلمي.
- تفعيل إصلاح مراكز الدراسات في الدكتوراه؛

مستجدات الدخول الجامعي 2018-2019

سيعرف الدخول الجامعي المقبل مواصلة تفعيل إجراءات مخطط العمل 2017-2021 عبر مجموعة من الأوراش تتلخص أهمها فيما يلي:

تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي لتحقيق الإنصاف وتكافؤ الفرص واستدامة التعلم

من أجل توفير الشروط الملائمة لانطلاق الدراسة للدخول الجامعي المقبل، تم العمل على إعداد برنامج مندمج لضمان انطلاق الدراسة في **10 شتنبر 2018**، يشمل:

- فتح الأحياء الجامعية وإسكان الطلبة القدامى **ابتداء من 03 شتنبر 2018**؛
- فتح المطامع الجامعية **ابتداء من 17 شتنبر 2018**؛
- إعادة التسجيل وفتح منصة التسجيل **خلال شهر يوليوز الحالي**؛
- إجراء المباريات الوطنية لولوج المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح **من 17 الى 22 يوليوز** الحالي؛
- إطلاق عملية التسجيل والمباريات والتقييم خلال **شهر يوليوز الحالي**.
- مراجعة الخريطة الجامعية في إطار سياسة القرب وتكافؤ الفرص، وتوسيع العرض الجامعي وتنويعه عن طريق فتح مؤسسات جديدة خلال الدخول الجامعي؛
- تحويل المدارس العليا لأساتذة التعليم التقني بكل من الرباط والمحمدية إلى مدارس وطنية للمهندسين
- برمجة إحداث مركزين جامعيين بكل من بركان وتاوريرت تابعين لمؤسسات جامعة محمد الأول بوجدة

توفير الحاجيات من الموارد البشرية البيداغوجية والإدارية والسهر على حسن تدبيرها، من خلال:

- توفير **1700** منصب مالي برسم قانون المالية لسنة 2018؛
- إحداث **700** منصب مالي جديد؛
- استثمار المناصب المالية المخولة من قطاعات أخرى في إطار التحويل (**700** منصب)؛
- إحداث **300** منصب مالي في إطار التعاقد مع الطلبة الدكاترة؛
- تحسين نسب التأطير وتنويع أشكال التوظيف لتغطية الخصاص السنوي من الموارد البشرية، حيث يتوقع إحالة **2700** من الأطر البيداغوجية والأطر الإدارية، على التقاعد برسم حد السن خلال الفترة 2019-2021 منهم ما يناهز **1.500** أستاذ باحث تم تحديد حاجيات القطاع من الموارد البشرية فيما يناهز **11.800** خلال الفترة 2019-2021.

مواصلة تحسين الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة، من خلال:

- الاستمرار في إعادة تأهيل وتجهيز كافة الأحياء والمطاعم الجامعية؛
- توقيع 7 اتفاقيات مع القطاع الخاص لبناء إقامات طلابية.

الارتقاء بالجودة لتحسين مخرجات التعليم العالي وملاءمتها مع متطلبات التنمية

✓ **ملاءمة التكوينات للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيدين الجهوي والوطني، من خلال:**

- الرفع من عدد الطلبة الجدد بالمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المحدود بنسبة **30%**؛
- الرفع التدريجي من عدد الطلبة المسجلين بالمسالك الممهننة بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح للوصول إلى نسبة **10 %** في أفق **2021-2022**؛
- إصلاح الولوج المتعلق بمدارس المهندسين والتكوينات الخاصة بالدبلوم الجامعي التكنولوجي
- مواصلة إصلاح التكوينات في الطب والصيدلة وطب الأسنان (السلك الثالث)؛
- إطلاق ورش لتقييم وتطوير النظام البيداغوجي بالتعليم العالي بالمغرب بما فيه الاستقطاب المفتوح؛
- التنسيق مع المرصد الوطني للتشغيل والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات (ANAPEC) من أجل تتبع الخريجين؛

✓ **تفعيل سلك الإجازة في التربية**

سيتم انطلاق التكوين بمسالك الإجازة في التربية ابتداء من الدخول الجامعي المقبل، وذلك استجابة لحاجيات قطاع التربية الوطنية (**20 ألف سنويا**). وتبلغ مدة التكوين بهذه المسالك ثلاث سنوات تُتَمم بسنتين من التكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

ثالثا- قطاع التكوين المهني

لا شك أن نظام التكوين المهني ببلادنا، وبفضل تضافر جهود مختلف المتدخلين، حقق تطورا ملموسا على مستوى دعم الطاقة الاستيعابية وتنويع أنماط التكوين، ومشاركة المهنيين في تخطيط وتدبير التكوين ووضع أدوات وقياسات تهدف تحسين جودة التكوين المهني، بالإضافة إلى وضع آليات لتنمية التكوين المستمر لفائدة أجراء المقاولات.

حصيلة الموسم التكويني الحالي

من أجل تعزيز المكتسبات المحققة، والعمل على إرساء نظام تكويني يتسم بالمرونة والفعالية والتجدر في الوسط المهني وفتح آفاق أوسع لولوجه بالنسبة لجميع الفئات، فقد تم الشروع خلال الموسم الحالي في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021، كجزء لا يتجزأ من الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين 2015-2030، بهدف إقامة نظام للتكوين المهني مندمج مبني على إشراك كل الأطراف المتدخلة.

ويمكن تلخيص حصيلة أهم الأوراش في ميدان التكوين المهني، وكذا توقعات الموسم المقبل على النحو التالي:

توسيع قاعدة نظام التكوين المهني

- بلغ عدد مؤسسات التكوين المهني، خلال الموسم التكويني **2017-2018**، **673** مؤسسة تكوينية بالقطاع العمومي، و**1271** مؤسسة تابعة لقطاع التكوين المهني الخاص، بالإضافة إلى العرض التكويني الذي توفره مراكز التكوين داخل المقاولات (**55**) والمجتمع المدني(**48**) ليصل مجموع هاته المؤسسات إلى **2047** مؤسسة للتكوين المهني.
- تم افتتاح **سبع (7) مؤسسات جديدة**، منها ست مؤسسات تابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ومركزا واحدا للتدبير المفوض في قطاع السيارات بطنجة.
- بلغ عدد المتدربين والمتدربات **425.979** متدرب(ة)، من بينهم **239. 338** بمؤسسات التكوين المهني العمومي و**76.421** متدربة ومتدربا بقطاع التكوين المهني الخاص، إضافة إلى حوالي **11.319** بمراكز التكوين داخل المقاولات وجمعيات المجتمع المدني.

ربط عرض التكوين المهني بالحاجيات الاقتصادية والاجتماعية

وذلك من خلال إرساء عدة آليات، منها على الخصوص:

- **إنجاز دراسات قطاعية** تعتمد على بحوث ميدانية من أجل تقدير الحاجيات الكمية في مجال التكوين واقتراح مخطط للتكوين أو تحديد خاصيات

المؤسسات المزمع إحداثها. وقد تم في هذا الإطار إنهاء إنجاز خمس دراسات بكل من قطاع البناء والأشغال العمومية واللوجستيك، والصناعات الغذائية والبيئة والماء والتطهير. كما توجد أربع (4) دراسات في طور الإنجاز أو الإنهاء بكل من قطاع النقل والتجارة الخارجية والصناعة الميكانيكية والمعدنية والكهربائية والإلكترونية والصناعة التقليدية.

- **إرساء آليات مهيكلة لعقلنة تدبير سوق الشغل والتكوين**، تتمثل في إنجاز دلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات. وقد تم خلال سنة 2018 إعداد **150** بطاقة للمهن والحرف و**150** بطاقة مرجعية للمهن والكفاءات ليصل مجموع هاته البطائق إلى **624** بطاقة للمهن والحرف و**709** بطاقة مرجعية للمهن والكفاءات.

إرساء نظام قائم على تحسين جودة التكوين، من خلال:

- **إعادة هندسة التكوين المهني وفق مقاربة ترتكز على الكفاءات**. وقد تم إعداد الإطار المنهجي لإعداد وتطبيق البرامج حسب المقاربة باعتبار الكفاءات (**16 دليلا منهجيا**)، وكذا دليل تدبير مؤسسات التكوين المهني. كما تم إعداد ومراجعة **163 برنامجا تكوينيا** مرتكزا على الكفاءات وإعداد توصيف للمهن الشبه متخصصة (**170 مهنة**) بقطاعات الصناعة التقليدية والأشغال العمومية والخدمات والتجارة وكذا إعداد برامج التكوين لعشر مهن متخصصة ذات الأولوية.
- **الشروع في تحديد سيناريوهات إدماج الكفاءات الأساسية** في برامج التكوين وفق نتائج دراسة رصد التجارب الناجحة في إدماج الكفاءات الأساسية ضمن جهاز التكوين المهني؛
- **الشروع في إنجاز العمليات المرتبطة بإحداث المعهد الوطني لتكوين المكونين والمديرين والأوصياء والبحث في هندسة التكوين؛**
- **تحسين جهاز تقييم المردودية الخارجية لنظام التكوين المهني**، وقد تم في هذا الصدد إنجاز دراسة تتبع إدماج خريجي التكوين المهني تسعة أشهر بعد التخرج، حيث بلغت نسبة الإدماج تسعة أشهر بعد التخرج **62,9%.** كما تم إنجاز دراسة المسار المهني للخريجين، ثلاث سنوات بعد التخرج (فوج 2012)، وقد أظهرت أن نسبة الإدماج ثلاث سنوات بعد التخرج تصل إلى **83,4%.**

الانسجام والتكامل بين التعليم العام والتكوين المهني، عبر :

- **تنمية جهاز الإعلام والتوجيه.** وقد تم الشروع في إرساء بوابة وطنية للتوجيه "www.monorientation.gov" تشمل عروض التكوين بالتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي. إضافة إلى خلق 3 مراكز للتوجيه الوظيفي بكل من الدار البيضاء وطنجة ومراكش.

- **دعم إرساء مسار استكشاف المهن بالمؤسسات التعليمية**، عبر إعطاء الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية لاستكشاف المهن "www.metiers.net.ma"؛
- **إحداث مسار مهني جديد بالتعليم الثانوي الإعدادي**، يرتكز على تكوين مزدوج بين التعليم العام والتكوين المهني ويمكن من ولوج السلك الثانوي التأهيلي أو ولوج سوق الشغل، بعد سنة من التدريب بالمقاولة. وقد تم تسجيل حوالي **13.000** تلميذ/متدرب بخمسة عشر (15) مسارا مهنيا بالتعليم الثانوي الإعدادي؛
- **إرساء مسلك للباكالوريا المهنية من ثلاث سنوات في الثانوي التأهيلي.** وقد تم برسم سنة 2017-2018 تسجيل حوالي 22.000. تلميذ/متدرب ب 21 شعبة بالباكلوريا المهنية، موزعين على مؤسسات تكوينية وتعليمية بمختلف جهات المملكة؛
- **إرساء الممرات مع التعليم العالي** لفتح المجال لخريجي التكوين المهني لولوج مسالك الإجازة المهنية وتمكين المتفوقين منهم من المشاركة في المباريات الخاصة لولوج مؤسسات تكوين المهندسين والتجارة؛
- **تمكين متدربات ومتدربي التكوين المهني** من المنحة الدراسية بنفس الشروط المطبقة على طلبة الجامعات؛
- **مواصلة المجهودات المبذولة لتمكين السجناء من الاستفادة من تكوين مهني** يسهل إعادة إدماجهم الاجتماعي والمهني بعد مغادرتهم المؤسسات السجنية، حيث تم خلال الموسم **2017-2018**، تجهيز **12** مركزا للتكوين بالمؤسسات السجنية.

الاستعداد للدخول التكويني المقبل

الرفع من الطاقة الاستيعابية للتكوين المهني

في إطار مواصلة البرنامج الحكومي الذي نص على إحداث **123** مؤسسة للتكوين المهني، من المرتقب أن يتم **خلال الموسم التكويني المقبل (2018-2019)** إحداث **09 مؤسسات جديدة**، منها **06** مؤسسات بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، ومؤسسة واحدة بقطاع الصناعة التقليدية، ومؤسسة واحدة بقطاع الفلاحة ومؤسسة للتدبير المفوض بقطاع الطاقات المتجددة.

تعزيز ربط عرض التكوين المهني بالحاجيات الاقتصادية والاجتماعية

وذلك من خلال إرساء عدة آليات، منها على الخصوص:

- **تعميم الدراسات القطاعية، من خلال الشروع في إنجاز دراستين بكل من قطاع التعمير** والهندسة المعمارية والشبه الطبي، وإعداد الأسس المرجعية

لإطلاق دراسات في قطاع الكيمياء والنسيج والألبسة والفلاحة والإدارة والتسيير والتجارة/ التأمين /النظام المالي؛

- **إرساء آليات مهيكلة لعقلنة تدبير سوق الشغل والتكوين:** وسيتم الإعداد والتحيين المنتظم لدلائل المهن والحرف ومرجعيات المهن والكفاءات (REC et REM)، بشراكة مع جميع الفاعلين، في أفق تعميمها على جميع القطاعات.

الانسجام والتكامل بين التعليم العام والتكوين المهني، عبر :

- **تنمية جهاز الإعلام والتوجيه، حيث سيتم العمل على** توسيع التجربة النموذجية لمراكز للتوجيه الوظيفي، والعمل على إحداث وحدات للتكوين في الكفاءات العرضانية ببرامج التكوين من أجل تحسين قابلية إدماج خريجي التكوين المهني في سوق الشغل.
- **مواصلة تنزيل مسلك للباكالوريا المهنية من ثلاث سنوات في الثانوي التأهيلي،** وإرساء عرض تزايدي للتكوين بالمسارات المهنية بهدف توفير 126.000 مقعدا بيداغوجيا بالنسبة للبكالوريا المهنية في أفق 2021.

وضع سياسة وطنية للتكوين المستمر وحكامة مناسبة وفعالة لهذا النظام

من خلال وضع مشروع القانون 60.17 يتعلق بتنظيم التكوين المستمر لفائدة أجراء القطاع الخاص وبعض فئات مستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية والأشخاص الآخرين غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا. والذي يهدف إلى فتح التكوين المستمر في وجه فئات جديدة وتحسين تنافسية المقاولات وإقرار رصيد زمني للتكوين المستمر لفائدة الأجراء. وهو القانون الذي يوجد قيد المصادقة بمجلسكم الموقر.

رابعا- على مستوى برامج محاربة الأمية

حصيلة برامج محاربة الأمية للموسم القرائي 2017-2018

- تمكنت الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، بتعاون وتنسيق مع مختلف القطاعات الحكومية، من **تسجيل أكثر من مليون مستفيد(ة)** من برامج محاربة الأمية **برسم الموسم القرائي 2017-2018**، أي **بزيادة تقدر ب 12.38%** مقارنة مع الموسم القرائي السابق. حيث بلغ **عدد المستفيدين من برامج محو الأمية أكثر من 520 847 مستفيد(ة)**، بينما **بلغ عدد المستفيدين من برامج ما بعد محو الأمية أكثر من 304 191 مستفيد(ة).**
- بلغت نسبة المستفيدات **91.29%** من مجموع المستفيدين من هذه البرامج، أي ما يعادل **948.390 مستفيدة**، مقابل **434 90 مستفيد**.
- **بالنسبة لتوزيع عدد المستفيدين حسب وسط الإقامة**، بلغ مجموع المستفيدات والمستفيدين بالوسط القروي **540.732 شخصا**، أي ما يعادل نسبة **52 %من** المجموع العام للمسجلين بالبرامج. فيما يمثل المستفيدون من برامج محو الامية بالوسط الحضري نسبة **48%** (**498.092** مستفيد(ة)).
- **بالنسبة لتوزيع أعداد المستفيدين حسب الجهات**، فإن جهة سوس- ماسة احتلت الصدارة من حيث عدد المسجلين ببرامج محاربة الأمية، إذ بلغ عددهم **138.033 مستفيد(ة)**، أي ما يعادل نسبة **13.29%** من مجموع المسجلين، متبوعة بجهة فاس-مكناس، حيث سجل **127.900 مستفيد(ة)** بنسبة تناهز **12.31%** من المجموع العام للمسجلين. وتحتل جهة الدار البيضاء-سطات المرتبة الثالثة بعدد **122.656** مسجلا ومسجلة وهو ما يقارب نسبة 11.81% من مجموع المسجلين بالبرامج.

الإجراءات المتخذة استعدادا للموسم القرائي 2018-2019

سيتم العمل خلال الموسم القرائي المقبل مواصلة بذل الجهود من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في خارطة الطريق 2017-2021، والمتمثلة في تقليص نسبة الأمية **إلى 20% بحلول سنة 2021** وإلى **أقل من 10% سنة 2026**. وذلك بتنسيق مع جميع الأطراف المعنية، من قطاعات عمومية ومجالس منتخبة وهيأت المجتمع المدني وشركاء تقنيين وماليين دوليين.

ولهذا الغرض، تواصل الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية تنسيق الجهود خاصة مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج وقطاع الصناعة التقليدية. كما قامت الوكالة بتوسيع مجال الشراكة مع

قطاعي التعليم العالي والهجرة، حيث توصلت الوكالة إلى إبرام 5 اتفاقيات شراكة وتعاون مع الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وبعض الجامعات؛

كما يجري التنسيق لإبرام اتفاقيات شراكة مع كل من مجلس جهة فاس-مكناس وجهة مراكش-آسفي.

وعلى مستوى هيأت المجتمع المدني، قامت الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية بالإعلان عن طلب اقتراح مشاريع لمحو الأمية وما بعد محو الأمية لفائدة جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات القرائية للموسم القرائي 2018-2019.

أما على مستوى التعاون الدولي، واصلت الوكالة الاستفادة من برنامج الدعم للاتحاد الأوروبي للمرة الثالثة على تمويل تنفيذ الخطة بمبلغ قيمته 50 مليون أورو خلال خمس سنوات. كما تعمل الوكالة على تعزيز التعاون مع شركاء تقنيون وماليون آخرون، خاصة:

- ✓ برنامج الأمم المتحدة للتنمية؛
- ✓ معهد التعاون الدولي للكنفيدرالية الألمانية لتعليم الكبار Dvv International؛
- ✓ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) ؛
- ✓ الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية (AECID).

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

ختاما أود التأكيد على أن الحكومة عازمة على اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة للإعداد المبكر للدخول المدرسي والجامعي والتكويني المقبل، وذلك على مختلف المستويات التي يتطلبها حسن تدبير هذه العملية، سواء فيما يتعلق بتأهيل بنيات الاستقبال وتعزيز الموارد البشرية أو بتطوير الجوانب البيداغوجية أو تحسين الدعم الاجتماعي... إلخ.

كما أود التأكيد على أهمية التعبئة الشاملة لكافة القوى الحية للأمة من أجل ربح رهان النهوض بأوضاع التعليم ببلادنا، فمهما كان حجم الصعوبات والتحديات التي يطرحها هذا الملف، فإن الإصلاح المنشود يبقى ممكنا بانخراط الجميع: أسرة التعليم، أسر التلاميذ، المجتمع، الفاعلين الاقتصاديين، وغيرهم.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته